هوية مغايرة تقوم احداهما بالاخرى كبياض الجسم بالجسم فعند تحرير المذاهب
وبيان المراد الزيادة في التصور لافي الهوية يرتفع النزاع بين الفريقين ويظهر
ان القول بكون اشتراك الوجود لفظيا بمعني المفهوم من الوجود المضاف الي
الي الانسان غير المفهوم من المضاف الي الفرس واحد لا اشتراك بينهما في
مفهوم الكون مكابرة ومخالفة لبديهة العقل انتهى **وموجود جوهر** هذا معني
عبارة المتقدمين فانهم قالوا الجوهر الفرد وعبر المتاخرون بدلها بالجزء الذي
لا يتجزي وهو عند المتكلمين الموجود المتحيز بالذات وبعكسه العرض ثم
هو ان قبل الانقسام فجسم ويسمي جوهرا ايضا وان لا فجوهر فقط وهو المراد
هنا قال السعد اعلم ان كثيرا من مباحث المتكلمين ترى اجنبية عن العقايد
الدينيه ويعلم عند تحقيق المقاصد الكلامية انها نافعة
في ايراد الحجج عليها ودفع الشبه عنها وذلك كاعادة المعدوم وثبوت
الجزء الذي لا يتجزي والخلاء وصحة الفنا علي العالم وجواز الخرق علي الافلاك
وعدم اشتراط الحياة بالبنيه المخصوصة وعدم لزوم تناهي القوي الجسمانيه
ونحو ذلك في اثبات الحشر وعذاب القبر والخلود في الجنة او النار وغير ذلك
فهي مما ينفع علمه ولا يضر جهله انتهى والمراد من افراده انه لا يقبل الا
نقسام اصلا لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا **في الكون** اي الوجود **ثابت**
اي كاين موجود عند جميع المسلمين ومنه تركب جميع الاجسام مع تناهي
احاده خلافا للفلاسفة فان مشائيهم ذهبوا الي تركبها من الهيولي وا
لصورة واشراقيهم الي انها بسايط في نفسها كما هي عند الحس وليس فيها
تعدد اجزا اصلا وانما تقبل الانقسام بدا انها غير متناه كما هو شان
مقدورات الله تعالي وقد رد الناظم عليهم بقوله **ومولانا القدير** علي ايجاد
ذلك الجزء الذي لا يتجزي وعلي غيره **بلا غرابه** اي بلا استغراب في ذلك
ولا شك وتقريره انكم هل تقولون بان الله قادر علي ما هو اعظم منه
فضلا عنه ام لا فان قالوا لا يقدر عليه فقد وصفوه بالعجز وهو كفر
وان قالوا نعم ثبت المطلوب وقال السعد واقوي ادلة اثبات الجزء
انه لو وضع كرة حقيقية علي سطح حقيقي لم تماسه الا بجزء غير منقسم
اذ لو ماسته بجزءين لكان فيها خط بالفعل فلم تكن كرة حقيقية والاشهر
عند المشايخ

عند المشايخ وجهان الاول انه لو كان كل عين منقسما الي لا نهاية لم تكن الخردلة
اصغر من الجبل لان كلا منهما غير متناهي الاجزا والعظم والصغر انما يعرف بكثرة الاجزا
وقلتها وذلك انما يتصور في المتناهي والثاني ان اجتماع اجزا الجسم ليس لذاته و
الا لما قبل الافتراق فالله تعالي قادر ان يخلق فيه الافتراق الي الجزء الذي لا يتجزي
الثالث لان الجزء الذي تنازعنا فيه ان امكن افتراقه لزم قدرة الله عليه دفعا
للعجز وان لم يمكن ثبت المدعي والكل ضعيف اما الاول فلانه انما يدل علي ثبوت
النقطة وهو لا يستلزم ثبوت الجزء لان حلولها في المحل ليس حلول السرياني حتي يلزم
من عدم انقسامها عدم انقسام المحل واما الثاني والثالث فلان الفلاسفة
لا يقولون بان الجسم متالف من اجزا بالفعل وانها غير متناهية بل يقولون
انه قابل لانقسامات غير متناهيه وليس فيه اجتماع اجزا اصلا وانما العظم
والصغر باعتبار المقدار القايم به والافتراق ممكن لا الي نهاية فلا يستلزم
الجزء واما ادلة النفي ايضا فلا تخلو عن ضعف ولهذا مال الامام الرازي في هذه
المسئلة الي التوقف انتهى قلت ما تقرر من دليل الناظم ونحوه يدفع التوقف
قال السعد فان قيل هل لهذا الخلاف ثمرة قلنا نعم في اثبات الجوهر الفرد نجاة
عن كثير من ظلمات الفلاسفة مثل اثبات الهيولي والصورة المودي الي قدم
العالم ونفي حشر الاجساد وكثير من اصول الهندسة المبني عليها دوام حركة
السموات وامتناع الخرق والالتيام عليها انتهى واعلم ان للمتكلمين في اثبات
تركب الجسم منه طريقين احدهما اثبات ان قبوله الانقسام مستلزم لحصول
الانقسام وتقريره ان كل جسم فهو قابل للانقسام فكل ما هو كذلك فا
نقسامه حاصلة بالفعل لوجوه اما اولا فلان القابل له لو لم يكن منقسما
بالفعل بل واحد في نفسه كما قال به الحسن لزم قبول الواحد الانقسام
واللازم باطل اذ لا معني للهيولي عدم الانقسام ووجه اللزوم انها
حينئذ تكون عارضه لذلك القابل حالة فيه سوا جعلت لازمة له او لا
ضرورة انها ليست نفسه ولا جزا منه وانقسام المحل يستلزم انقسام
الحال ضرورة ان الحال في كل جز غيره في الاخر واما ثانيا فلانه لو كان واحدا
كان تقسيم المحل الجسم وتفريق اجزائه اعدام له ضرورة انه ازالة للهوية
الواحدة واحداث لهويتين اخريين واللازم باطل للقطع بان شق

Copyright © King Saud University